الفصل الخامس

مؤتمر العقير

بعد لقاءات نوفمبر ١٩١٦م لم يعد لسير بيرسي كوكس صلة شخصية مباشرة مع ابن سعود حتى خريف ١٩٢٠م. خلال العامين الماضيين كان يعمل كوزير بريطاني مفوض في طهران، حيث تم استدعاؤه إلى بريطانيا عاجلاً في يونيو ١٩٢٠م على خلفية الأوضاع الحرجة التي نتجت عن التمرد في العراق. وتمت إعادة النظر في السياسة البريطانية تجاه العراق بصورة شاملة، واعتبرت عنيفة، وتم تعيين السير بيرسي كوكس كمندوب سامي ليقوم بمهمة تسليم السلطة للنظام الجديد الذي تم الاتفاق عليه. وكان من حسن طالعي أن أكون أحد المساعدين الذين وقع عليهم اختياره لمساعدته في هذه المهمة. وأول سؤال طرأ على الأذهان حتى قبل مغادرتنا هو ما إذا كان الأمير فيصل الابن الثالث للملك حسين، الذي تم خلعه عن عرش سوريا بواسطة الفرنسيين، يصلح ليتم تعيينه من البداية كملك متوقع للعراق. وقد بذل أصدقاؤه النافذين، بقيادة لورانس، كل وسعهم في ذلك السبيل مستخدمين كل تأثيرهم، بينما اقترحت وبناء على المبدأ العام للسياسة البريطانية أن يقرر شعب العراق بنفسه الصورة التي يراها لنظام دستوره المستقبلي كدولة مستقلة. وقد تم توجيه النصح للمندوب السامي على أن يسافر دون التزامات مسبقة. وقد لقي هذا الاقتراح هوى في نفسه، خاصة أنه لم يكن يحب لورانس، وكان يعد أن مؤتمراته لصالح فيصل كانت أهم أسباب التمرد في العراق.

وفي الطريق إلى بلاد النهرين قام سير بيرسي كوكس بزيارة العُقير مرة أخرى لمدة يومين لمناقشة القضايا العامة مع ابن سعود، الذي قدم من الرياض للقائه. وكان من الطبيعي أن يجد أن أهم المسائل التي كانت تشغل ذهن مضيفه الاحتمال الشائع أو اليقين كما يشيع بعض دعائي الهاشميين، أيلولة عرش العراق إلى فيصل وذلك ما لم يكن يريده ابن سعود إطلاقاً. كان كوكس صريحاً بما فيه الكفاية ليخبره مؤكداً أن هذه الخطوة ليست ضمن الأهداف المتفق عليها لبرنامجه، وأنه في هذه المرحلة لا يملك حق اتخاذ مثل هذه التدابير. وقد شعر ابن سعود بالارتياح لسماعه هذا التأكيد، ولكنه بالقطع لم يكن مدركاً للعوامل الأخرى التي طرأت على الجزيرة العربية بعد نهاية الحرب. أهم تلك العوامل هو الدور الذي كان على ابن رشيد أن يؤديه في المستقبل، وكان الملك حسين ينظر إليه كعامل موازن في وسط الجزيرة العربية يلعب لصالحه، بينما كانت جيرترود بيل وآخرون من الموظفين البريطانيين في العراق يميلون إلى أهمية استعادة ابن رشيد لوضعه القديم في الجزيرة العربية لضمان المصالح البريطانية رغم الدور الذي أداه كحليف للأتراك خلال الحرب. لم أكن موافقاً لتلك الآراء، رغم أنني لم أكن أبداً قادراً على فهم الفتور الواضح لجهود ابن سعود للتخلص من غريمه عندما أردنا منه فعل ذلك لتأمين مصالحنا خلال فترة الحرب. ربما كان متشككاً في نوايانا لفترة ما بعد الحرب، كما أثبتته بمنطق راجح قضية الخرمة. وقد صارت هذه الشكوك غير ذات علاقة بالوضع في الصحراء، حيث سيكون بقاء ابن رشيد كقوة ذات تأثير في القضايا المحلية في صالح أطروحات الشريف حسين. وعلى أي حال،

فقد قمت بتحذير ابن سعود وكبار قادته خلال عدد من اللقاءات الخاصة التي عقدتها أثناء إقامتنا القصيرة في العُقير من خطورة الوضع الذي سيطرأ خلال المستقبل القريب، ما لم تتخذ خطوات عاجلة للقضاء على ابن رشيد كعنصر سياسي في الجزيرة العربية. وفي غضون اثني عشر شهراً تم محو حكم ابن رشيد من الوجود، وصار ابن سعود حاكماً لكل الجزيرة العربية دون منازع، كما كان أسلافه قبل قرن مضى.

وقد أسهمت سلسلة من الأحداث في هذه النتيجة، فبعد لقاء العُقير مباشرة تدخل القدر لإنهاء حياة سعود، الأمير الحاكم لفرع آل رشيد، إذ تم اغتياله على يد أحد أبناء عمومته. وقد تم إعدام القاتل على أيدي أتباع مخلصين، بينما تم سجن أخيه محمد بن طلال (أحد أصهار ابن سعود الكثيرين، والذي غدا اليوم ومنذ ثلاثين عاماً ضيف شرف في القصر الملكي) بواسطة ابن أخ سعود وخليفته عبدالله بن متعب، الذي كان شاباً لم يتجاوز الثمانية عشرة عاماً، والذي ساهمت قلة خبرته في زعزعة الاستقرار في مملكته مما حدا بالعديد من وجهاء حائل للبحث عن تدخل فعال لابن سعود. وفي غضون ذلك في أبريل عام ١٩٢١م قرر ونستون تشرشل في مؤتمره في القاهرة مع خبراء الشرق الأوسط أن يكون الشريف فيصل ملكاً على العراق رغم كل شيء، وقد أذعن السير بيرسي كوكس لذلك القرار. وصل فيصل نفسه إلى العراق بوصفه المرشح المفضل للعرش في يونيو، ولم يضيع وقتاً طويلاً في أمور جبل شمر، كما كتبنا في تقريرنا الذي سلمناه لمبعوثي ابن سعود الذين أرسلهم إلى بغداد لمناقشة حدوده مع العراق والكويت. ويمكن أن تكون

الصورة واضحة الآن، وعليه ألا يضيع أية لحظة. حيث قام بإرسال فرق دوريات في منطقة جبل شمر تحت قيادة أخيه محمد في الربيع، ومساعدة مجندي الإخوان والمهيب فيصل الدويش، ولكي يثبت موقعه الشخصي في الجزيرة العربية، فقد عقد اجتماعاً مع قادة وأعيان القبائل في الرياض لإعلانه سلطاناً على نجد وملحقاتها. وقد تسلم الإقليم شخصياً في يوليو، وجعل قيادته في القصيم، وأرسل قوات معدة جيداً تحت إمرة أخيه محمد وابنه الأكبر لمحاصرة حائل ومراقبة الصحراء إلى الشرق منها ضد أي محاولات محتملة لطلب نجدة من العناصر الشمرية الذين فروا إلى العراق لطلب النجدة من فيصل. وفي غضون ذلك، قامت قبيلة الرولة تحت قيادة نوري الشعلان مستغلة وضع حائل الضعيف، باحتلال الجوف وقرى وادي السرحان في الشمال، وقد أفرج عبدالله بن متعب عن محمد بن طلال من سجنه ليقوم بقيادة قواته في ذلك القطاع. وانقلب الأخير على من أحسن إليه، ففر من حائل ليرمي نفسه تحت رحمة ابن سعود، بينما قام محمد والذي قدر أن يكون آخر حكام حائل بفتح دفاع قوي ضد قوات الوهابيين في منطقة بقعاء إلى الشرق من العاصمة، حيث دارت معركة هائلة وغير حاسمة في الأسبوع الأول من سبتمبر. وقد وصل ابن سعود نفسه إلى أرض المعركة ببعض قطع المدفعية بعد المعركة مباشرة، وقد دفع العدو إلى خارج قلاعه التي تراجع إليها، وطاردهم حتى بوابات حائل. وقد منح محمد فرصة للاستسلام على شروط رفضت برمتها، وحرصاً من ابن سعود على حياة سكان المدينة من القصف المدفعي فقد أوقف المعركة ليمنحهم وقتاً لتدبر الموقف. وبعد ثلاثة

أسابيع أرسل لهم رسالة يبلغهم فيها أن صبره قد نفد، ففتحت أبواب المدينة في وجه الفاتح ورفض محمد وحرسه الشخصي الاستسلام واتخذوا مواقعهم في القلعة الكبيرة استعداداً للقتال حتى النهاية. وبقوا في مواقعهم تلك لشهر حتى استسلموا في الثاني من نوفمبر ١٩٢١م.

وبضم منطقة مرتفعات عسير وعاصمتها أبها في صيف ١٩٢٠م، والخلاص من أسرة آل رشيد الحاكمة في منتصف الجزيرة العربية باحتلال حائل في السنة التالية، وبدخول الجوف ووادي السرحان، إضافة إلى الغزوات بعيدة المدى حتى حدود عمان في صيف ١٩٢٢م، أكد ابن سعود الانطباع بالقوة والمنعة الذي نتج من نصره السهل على جيش الشريف حسين في موقعة تربة في ربيع ١٩١٩م، والذي كرس بالقطع لأسطورة الذي لا يقهر.

وقد جعلت شخصيته وسجله الحافل منه "رجل الجزيرة العربية"، رغم إدراكه جيداً دون غيره بالمخاطر والمصاعب التي ستواجهه. وقد واجهته من قبل العداءات المحتقنة من منافسيه من الأشراف للسيطرة على الجزيرة العربية، وكانت تقف خلفهم بريطانيا العظمى بمواردها العسكرية، ولم يكن لديه شك في ذلك على كل حال، ولكن الطموحات السياسية، والتي استناداً عليها لم يكن لديه أي استعداد للتعامل معها إذا كانت ستؤثر على استقلاله.

وكان الوضع في الداخل يائساً بمستودع مؤونة فارغ وخزينة فارغة، ولإدارة المستوطنات الجديدة للإخوان ولمنع البدو من الإغارة على بعضهم البعض، كان في حاجة إلى دعم مالي لتزويدهم بالغذاء، والكساء، والتعاليم الدينية، والذخيرة والسلاح ليتم استخدامه لخدمته. ولم تكن عائداته من كل

مصادره الهزيلة في مملكته الصحراوية تتعدى في ذاك الزمان ١٥٠,٠٠٠جنيه، إضافة إليها كان لا يزال يتلقى إعانة بمقدار ٦٠,٠٠٠ جنيه سنوياً من الخزانة البريطانية، قابلة للإيقاف في أية لحظة حسب رأي الحكومة البريطانية. وكان واضحاً بالنسبة إليه ليجعل كل النهايات تتلاقى، كان عليه زيادة دخله السنوي، وكان هنالك طريقين لفعل ذلك:

الأول: العائدات المغرية والوفيرة من حجاج مكة.

والثاني: التطوير الاقتصادي داخل أراضيه، بنسبة عائد هزيل وغير مأمون.

وكانت الحكومة البريطانية متعاطفة جداً مع المقترح الثاني، ولكنها لم تكن كذلك مع المقترح الأول، والذي ربما تتصور أنها ستقاومه بكل ما تملك من إمكانات.

وكان اللقاء الأخير بين السير بيرسي كوكس وابن سعود في شتاء عام ١٩٢٢/١٩٢٣م قد انعقد على خلاف هذه الخلفية في العُقير. وقد تحول اللقاء إلى مؤتمر بكل معنى الكلمة، تخللته عدة قضايا خلافية، وكان التركيز على القضايا الاقتصادية دون السياسية. وكانت مدينة لندن متمثلة في شخصية الميجور فرانك هولمز ممثلاً لمؤسسة السيد أدموند دافيس الشرقية العامة، راغبة في الاستفادة من إمكانية استغلال النفط في الجزيرة العربية. وكانت شركة النفط الأنجلو- فارسية، التي تملك معظم أسهمها الحكومة البريطانية ويدعهما بشكل قوي سير بيرسي كوكس قد بدأت مفاوضات، راغبة في ضمان الحصول على امتياز، رغم الشكوك حول فرص وجود النفط

في أراضي ابن سعود؛ لذلك كانت تزايد بحذر. وكان ابن سعود نفسه غير مصدق لوجود النفط في أراضيه وغير راغب في الاستغلال الأجنبي لبلاده، ولكنه كان في حاجة ماسة لمال حاضر، وكان مهتماً فقط بمن يدفع أكبر سعر. وكانت المزايدة بعيدة عن الحدة، وقد ضُمنّت الإجراءات المطولة التي جرت إحدى القصص المسلية إن لم تكن الساخرة. في كتاب (ابن سعود الجزيرة العربية)[1] لمؤلفه أمين الريحاني، المواطن الأمريكي ذي الأصل اللبناني والذي حضر المؤتمر أثناء زيارته للجزيرة العربية.

كان ابن سعود في وضع حساس ودقيق للغاية بين الحكومة البريطانية وشركة بريطانية خاصة، ولكن حقه في منح الامتياز لمن يشاء لم يكن أبداً موضع تساؤل، وفي النهاية حصل الميجور هولمز على الامتياز بشروط يمكن النظر إليها الآن في ظل التطورات النفطية في الجزيرة العربية على أنها ليست سوى مضحكة وسخيفة. وكانت أهم الشروط المضمنة شرطين هما:

أولاً: عليه مقدماً دفع إيجار سنوي بمقدار ٢٠٠٠ جنيه عن كل الأراضي التي تعمل فيها اليوم الشركة العربية الأمريكية للبترول في شرقي الجزيرة العربية لضمان الحقوق مع إمكانية التفاوض حول شروط الامتياز عند اكتشاف النفط.

ثانياً: على صاحب الامتياز اتخاذ خطوات فورية لتطبيق شروط الامتياز بعمل نشط متصل بالتنقيب في الأرض موضوع الامتياز. وقد اشترط على أن

(١) هذا الكتاب طبع تحت عنوان: تاريخ نجد الحديث، وسيرة عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود، ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، ويعرف بتاريخ نجد، طبع غير مرة.

التوقف عن دفع الإيجار المستحق في موعده أو التوقف عن عمل التنقيب لمدة ثمانية عشر شهراً تعطي الحكومة حق إلغاء الامتياز.

وقد دُفع إيجار السنة الأولى فوراً، وأمضى جيولوجيون من بلجيكا شتاء ١٩٢٣-١٩٢٤م في التنقيب في منطقة صحراء الأحساء. ودفع إيجار السنة الثانية، وأمضى المنقبون الشتاء التالي في صحراء الجزيرة العربية دون نتيجة. وأهمل أصحاب الامتياز إيجار السنة الثالثة، ولم يظهر البلجيك في الشتاء، وكان ذلك نهاية الأمر. ولكن ابن سعود لم يكن في عجلة لاختبار حقه في إلغاء الامتياز، ولم يتخذ خطوات إنذار أصحاب الامتياز إلا في عام ١٩٢٧م أو ١٩٢٨م، حين أبلغهم بأنه إذا لم تُدفع متأخرات الإيجار والبالغة حينها نحو ٦٠٠٠ جنيه في الحال، وإن لم يستأنف عمل التنقيب فإنه لن يكون لديه من خيار سوى إلغاء الامتياز. وترك أصحاب الامتياز المسألة تمر هكذا دون رد، فألغي بذلك الامتياز.

وفي غضون ذلك تمكن الميجور هولمز من الحصول على امتياز مماثل في جزيرة البحرين، والتي كانت كلها في يد شركة ستاندرد للبترول بكاليفورنيا، كان ذلك أمراً مبهجاً، ولكن ذلك أمر آخر.

وفيما يتعلق بمؤتمر العُقير فقد أسقط ابن سعود منذ البداية من حساباته آماله حول حلٍ رائعٍ لمشاكله الاقتصادية، وربما كان أكثر سعادة بالتخلص السهل من الأخطار التي تنجم عن الاستغلال الأجنبي لبلاده. وربما أدرك أن استقلال الجزيرة العربية كان مأموناً لأن أي من القوى الكبرى لم تكن ترغب فيه. ولكن الأمن بحد ذاته لم يحل مشاكله المالية، وإذا كانت الجزيرة العربية

خالية من الموارد المعدنية، فإن قسماً من أراضيها يمثل مصدر عائدات مضمون يتمثل في حجيج مكة. ومن المستحيل القول هل فكر هو شخصياً في خطة مفصلة لضم الحجاز أم لا؟

لم يكن حقيقة في حاجة إلى فعل ذلك؛ لأن الملك حسين بنفسه كان يقود كل الغزوات للهزيمة التي كانت تنتظره. ولكن كيفما كان الأمر فإن النتائج السياسية لمؤتمر العُقير أثبتت سريعاً أنها محبطة تماماً كما كانت محصلتها الاقتصادية. وقد كان السير بيرسي كوكس ومن ورائه الملك فيصل ملك العراق مهتمين جداً بالتوصل إلى تدابير عملية بين ابن سعود من جانب والعراق والكويت من جانب آخر أكثر من اهتمامهم بالتوصل إلى حل للمشكلة السياسية الرئيسة للجزيرة العربية وهي النزاع بين ابن سعود والملك حسين. ولم يوافق الأخير ولا الحكومة البريطانية بحكم تربة كرأي أخير، كما لم يقبلوا احتلال ابن سعود للجوف ووادي السرحان كأمر واقع. لكن الحكومة البريطانية كانت تواقة لتدبير سلمي لهذه الأمور، وبدا أن الفرصة لهذا الإجراء قد حانت، عندما كتب في تقرير عقب مؤتمر العقير، أن ابن سعود قد مات في الهفوف نتيجة لالتهاب أصاب عينيه. وكان التقرير، بالطبع كاذباً، رغم أن ابن سعود كان يعاني من مشاكل مرضية في إحدى عينيه، ولكن الحكومة البريطانية قبلت التقرير على عواهنه ولم تصنع وقتاً فكتبت إلى ضباطها ليكتبوا تقديراتهم للوضع بعد المصير المأساوي للسلطان المسكين. وكنت واحداً من أولئك الضباط، وكنت حينها الممثل البريطاني الرئيس في عمان مع الأمير عبدالله أمير شرقي الأردن، وكان ردي أن ابن

سعود، حسب معرفتي، لا يزال حياً، ويبدو من غير الضروري مناقشة ما سيترتب على وفاته. وفي الحقيقة كنت قد تلقيت رسالة من الهفوف تحمل أخباراً عن مؤتمر العُقير، وتشير مما لا يدع مجالاً للشك أن ابن سعود لا يزال حياً بعد تاريخ استعلام الحكومة البريطانية عنه.

وبالتالي، ودون أي إقلاق حقيقي للسلام، أصبح الوضع أكثر تأزماً بمرور العام حتى حلول الخريف حيث قررت الحكومة البريطانية اتخاذ إجراء جزئي لرغبتها في إزالة مسببات التشاحن، وجزئي لضرورة وقف والدعم زمن الحرب لمختلف زعماء العرب، في محاولة أخيرة للتوصل إلى الاستقرار في الجزيرة العربية. وعند هذه المرحلة تم اقتراح ضرورة لقاء ممثلين لكل الدول العربية ذات الصلة في مؤتمر يُعقد في الكويت في شهر نوفمبر برئاسة بريطانية، لمناقشة خلافاتهم ولمحاولة الوصول لاتفاق تسوية لكل القضايا المعلقة. وقد تم تعيين الكولونيل س. ج. نوكس رئيساً للمؤتمر من قبل الحكومة البريطانية، والذي كان في طريقه نحو التقاعد من منصبه كضابط أعلى للقضاء في العراق، وكان متمرساً في الشأن العربي، حيث كان المسؤول السياسي البريطاني في الكويت في ذات الوقت. وقد اتفقت الدول العربية بمن فيها ابن سعود على التعاون. وقد انعقد المؤتمر في حينه، وعلى مداولاته يعتمد مستقبل الجزيرة العربية. وكانت هنالك قاعدة للتفاؤل الحذر فيما يخص نتائجه، بالوضع في الحسبان أن أطرافه قد تُركت للتوصل إلى قواعد للتعايش فيما بينهم دون أي تدخل من قبل الدولة الراعية للمؤتمر. ولكن للأسف كان ذلك أملاً بعيد المنال، كما سنرى من خلال الفصل القادم.